

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1549

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو، يوم الثلاثاء 19 كانون الثاني/يناير 2021، الساعة 15/00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: مارك بيكستين دي بويتسويرف.....(بلجيكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح 1549.

مساء الخير زميلاتي، زملائي. شكراً على عقد جلستنا مجدداً بعد ظهر اليوم. أود أولاً الترحيب بممثلات وممثلي الدول غير الأعضاء الذين قُبل طلبهم المشاركة في المؤتمر، وانضموا إلينا اليوم في هذا المنبر.

وأود أيضاً الترحيب بزميلة وزميل جديدين معنا بعد ظهر اليوم - هما سعادة السيدة ميراف إيلون شاهاار من إسرائيل، وسعادة السيد هيكتور كونستانت روزاليس من جمهورية فنزويلا البوليفارية. أرحب بكما ترحيباً حاراً وأتطلع إلى العمل معكما.

لنواصل عملنا إذن. بداية، أود أن أعطي الكلمة إلى الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر، السيدة تاتيانا فالوفايا.

السيدة فالوفايا (الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، المندوبات الموقرات، المندوبون الموقرون، سيداتي وسادتي، يسعدني أن أخاطبكم في افتتاح مؤتمر نزع السلاح لهذا العام. اسمحوا لي بأن أتمنى لكم جميعاً سنةً جديدة سعيدة ملؤها الصحة والعافية.

تابعثُ باهتمام إجراءات هذا الصباح، وأشعر بخيبة أمل لأن المؤتمر بدأ على هذا النحو.

كمبدأ عام، يُقوّض الاستبعاد مفهوم التعددية الأساسي. ومع ذلك، لا تزال تحدوني آمال كبيرة بالنسبة لدورة عام 2021.

سيداتي وسادتي، إن التصميم الذي أظهرته الدول الأعضاء في المؤتمر على عقد جلستنا - حتى في عام 2020، وعلى الرغم من شكل الانعقاد غير المثالي - دليلٌ على استعدادها اعتتام جميع الفرص لطرح المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وآمل في أن يسهم هذا التصميم نفسه في تحقيق نتائج موضوعية في دورة عام 2021، التي نرعاها وتدعمها الرئاسة الست لهذه الدورة.

ويسرني في الواقع رؤية أن روح التعاون بين الرئاسة الست التي ميزت الدورة الأخيرة للمؤتمر لا تزال قائمة إلى اليوم بفضل الرئاسة الست التي خلفتها. وصنع القرار يقع، بنفس القدر، على عاتق كل عضو من أعضاء المؤتمر، لكن ما من شك أن عملكم سوياً ييسر مداولانكم. فقد أتاح التعاون المكثف بين الرئاسة الست لعام 2021 بالفعل تعميم مشروع مقترح الحزمة في وقت مبكر قبل بدء هذه الدورة رسمياً، مما ييسر انطلاق عملكم، ودون شك، مناقشاتكم بشأن ما يمكن أو ينبغي أن يحققه المؤتمر هذا العام.

وتتضمن هذه الحزمة مشروع برنامج عمل، ومشروع مخطط لتنفيذه، وبياناً رئاسياً عن تحسين فعالية عمل المؤتمر. ويمكن للحزمة، من حيث الأساس، أن تتيح إطاراً لعمل المؤتمر طوال هذا العام - بهيكله مناقشاته، وإتاحة الفرصة للخوض بصورة مشتركة في بنود جدول أعماله، واستكشاف جوانب بعينها - بما يتجاوز البيانات العامة. وفي هذه المرحلة، أرى أن في تحقيق هذه الأهداف قيمة كبيرة.

لقد اعتبرنا لسنوات نظام المعايير في مجالات نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة من المكتسبات. على أن نظام المعايير هذا ينهار أمام أعيننا. ففي السنوات القليلة الماضية، شهدنا استمرار اتجاه سلبي يتعين علينا عكس مساره بصورة ملحّة. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية استخدام جميع المنتديات المتعددة الأطراف والقنوات الأخرى إلى أقصى الحدود من أجل وقف هذا الاتجاه السلبي، فضلاً عن بناء الثقة بين الدول.

وقد حان الوقت لأن يبتعد هذا المؤتمر، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لدى المجتمع الدولي للتفاوض على نزع السلاح، عن نقاشات لا تسهم في المسائل الموضوعية المدرجة في جدول

أعماله، أو تغذي انعدام الثقة المستشري في أسوأ الأحوال، وتبعدكم أكثر عن بناء بيئة مواتية لمفاوضات ناجحة. بالمثل، هناك حاجة ملحة إلى تجديد حوار يتجاوز تأكيد المواقف الوطنية المعروفة سلفاً، ويتناول المسائل الموضوعية الرئيسية التي لا بدّ للدول من التركيز عليها لإحراز التقدم.

يمكن للهيئات الفرعية التي ستتسأ باعتماد هذه الحزمة أن تفتح المجال الذي تشتد الحاجة إليه لتجديد الحوار داخل المؤتمر بشأن مواضيع بعينها ترد في جدول أعماله، وهو جدول تشمل بنوده بعض المسائل الأكثر إلحاحاً في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي.

تحلّ هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للقرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي جملة أمور، سعى هذا القرار المعنون "إنشاء لجنة لمعالجة المشاكل التي أثارها اكتشاف الطاقة الذرية" إلى تقديم مقترحات من أجل "إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية التي يمكن أن تحوّل إلى أسلحة دمار شامل، من الترسنات الوطنية".

وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً، وعلى الرغم من التقدم الواضح في تخفيض الترسنات النووية، لا تزال هذه المهمة غير مكتملة. فهناك حاجة ملحة إلى إعادة الالتزام بهذه المبادئ واتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ هذا القرار. وعلى الرغم من التباين في مواقفكم إزاء سبل معالجة هذه المسائل، أو حتى ترسخ هذه المواقف بينكم، لي الثقة في أنكم ستجدون الوسائل الكفيلة بالمضي قدماً بهذه المسائل. ومن شأن مؤتمر نزع السلاح، في دورته لعام 2021، أن يوفر المجال المناسب لدفع مناقشات هذه المواضيع قدماً.

لقد أصدرت الجمعية العامة قبل قليل، بناء على توصية من لجنتها الأولى، أكثر من 60 قراراً، منها 19 قراراً يشير تحديداً إلى مؤتمر نزع السلاح. وكالعادة، أحال الأمين العام قائمة هذه القرارات إلى المؤتمر. وفيما يتعلق بالبنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، شمل ذلك طلباً جديداً إلى الدول الأعضاء في المؤتمر إبلاغ المؤتمر، على أساس طوعي، بسياساتها أو استراتيجياتها أو عقائدها الوطنية في مجال أمن الفضاء. ومع أن مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة منتديان مختلفان، تتشابه وتتداخل مسائل نزع السلاح والأمن الدولي التي تُعالج في هاتين الهيئتين، إذ تمثل الوفود الـ 65 المشاركة في كلا المنتديين مصالح الأمن القومي نفسها في كلا المنبرين.

ولمّا كان عام 2020 عام تحدٍ لنا جميعاً في جميع جوانب حياتنا المهنية والشخصية، فمن الطبيعي أن نتوقع من عامنا الحالي أموراً بالغة الأهمية – بما في ذلك في مجال نزع السلاح. فهذا العام يتميز بأحداث مهمة لنظم نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. فمعاهدة حظر الأسلحة النووية تدخل حيز النفاذ في غضون أيام قليلة، ومن المقرر أن يعقد هذا الصيف المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعد تأجيله في وقت سابق. كما تجري هذا العام الأعمال التحضيرية لمؤتمري الأطراف لاستعراض الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ولاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبهذا المعنى، تنتظرنا أصعب التحديات ولكن أيضاً أكبر الفرص.

وأمل في أن يستلهم أعضاء مؤتمر نزع السلاح الأهمية الحاسمة لهذه الأحداث، وأن يشعروا بالحاجة الملحة إلى الإسهام في نجاحها، وعكس مسار الاتجاهات الخطيرة التي شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية. وما من شك في أن ما يفتقر إليه هذا المؤتمر ليس المعرفة الموضوعية لأعضائه، ولا المواضيع الجديرة بالاهتمام، بل هو بالأحرى الإرادة السياسية التي تسندهما.

سيداتي وسادتي، قد لا تعود أعمالنا إلى طبيعتها في المدى القريب ها هنا في قصر الأمم. ومن المرجح أنه مع استمرار خطورة الحالة الوبائية، ستظل هناك عدة قيود تعترض قدرتنا على الاجتماع حضورياً طوال النصف الأول من عام 2021. كما ستظل حقائق الحالة المالية للمنظمة واقعاً صعباً. ومع

ذلك، ألتزم بشدة بدعمكم في أعمالكم الهامة قدر الإمكان. وقد أحطت علماً بطلبات الحصول على مزيد من المعلومات عن تمويل خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وأجاب الزملاء والزميلات في أمانة مؤتمر نزع السلاح والمكتب بأشكال مختلفة على العديد من استفساراتكم. ونحن على استعداد لمواصلة السير على هذا الدرب، بما في ذلك بإصدار مذكرات إعلامية واضحة عن المسائل المالية واللوجستية وما يرتبط بتنظيم المؤتمرات لمعالجة جميع استفساراتكم.

أتمنى لكم كل النجاح في عملكم. شكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فالوفيا على بيانها. اسمحو لي في هذه المرحلة أن

أدلي ببيان بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح.

(تكلم بالفرنسية)

سيدتي الأمينة العامة، الزميلات العزيزات، الزملاء الأعزاء، أود أولاً أن أعرب لكم ولأسركم عن أطيب تمنياتي بمناسبة حلول العام الجديد. ولمّا كنا للأسف غير قادرين على الاجتماع في قصر الأمم بسبب سياق الظروف الصحية العامة حالياً، أتمنى بمناسبة العام الجديد أن نتمكن من استئناف عملنا حضورياً في أقرب وقت ممكن. في غضون ذلك، أشكركم على تفهمكم ومرونتكم فيما يتعلق بالشكل الافتراضي الذي اضطررنا إلى اعتماده. وأود أن أشكر السيدة فالوفيا على بيانها ودعوتها المحمّسة لكسر الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح، وهي دعوة أؤيدها تماماً. كما أشكرها على دعمها الطيب لحزمة الوثائق المقترحة التي عممتها الرئاسة الست للدورة، ولعلمنا عموماً.

الزميلات العزيزات، الزملاء الأعزاء، الأزمة الصحية التي عايشنا خلال العام الماضي، إضافة إلى التحديات الأمنية والمناخية والمجتمعية والاقتصادية الرئيسية التي نواجهها، تُذكّرنا بأننا مترابطون، وبأن قدرتنا على حل مشاكلنا عبر الوطنية بفعالية في غير متناولنا ما لم نتعاون ونجمع سوياً فرادى جهودنا من أجل الصالح العام. فهذه الأزمة إنما تؤكد نقاط ضعفنا، وتبرز أوجه قصورنا الجماعي، وتكشف، قبل كل شيء، عن الحاجة الملحة إلى تعهدية قوية ومتجددة.

ويتطلب نزع السلاح بدوره تعهدية قوية ومتجددة. ولا تزال الحالة الأمنية الراهنة معقدة، ولا يزال عدم الثقة يحرك خططنا في الكثير من الأحيان. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نتمكن من المضي قدماً معاً في جو من التعاون والثقة المتجددة، وأن نبهرن على أننا على حجم مهمة مواجهة التحديات الجماعية الماثلة أمامنا.

ويجب على المؤتمر، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض في ميدان نزع السلاح، أن يضطلع بدوره قوة دافعة - لا سيما في هذا العام، الذي يتسم أولاً بموعد الإنهاء البارز لواحد من صكوك تحديد الأسلحة النووية الاستراتيجية مبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛ وثانياً، بموعد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وثالثاً، بالتدهور المقلق لبعض جوانب الانتشار النووي. ومن شأن تحقيق تقدم كبير في مؤتمر نزع السلاح أن يساعد على إيجاد زخم إيجابي يمهّد الطريق في الأشهر المقبلة.

ويشرف بلدي أن يفتتح دورة المؤتمر هذه في بداية هذا العام، وهو يفعل ذلك بتصميم راسخ على المضي قدماً - رغم العقبات - وبدعوة جميع الأطراف إلى أداء دورها. وفريقي وأنا على استعداد للعمل بلا كلل من أجل نجاحنا المشترك.

الزميلات العزيزات، الزملاء الأعزاء، اختارت الدول الست التي تشغل رئاسة المؤتمر هذا العام - وهي البرازيل، وبلغاريا، وشيلي، والكاميرون، وكندا، وبالطبع بلدي بلجيكا - الاستمرار في الأخذ

بالأنموذج الإبداعي والتعاوني الذي وضعته الرئاسة الست في العام الماضي، وهو أنموذج يستحق الثناء بشكل خاص. وعلى غرار الرئاسة الست لدورة العام الماضي، اخترنا أن نضافر الجهود وأن نضع رؤية مشتركة لبرنامج عمل للمؤتمر حتى يكون هناك مزيد من التماسك والاستمرارية بين الرئاسة الست في هذه الدورة - وهي رؤية متجددة في فهم واقعي للمصالح الوطنية، لكنها تتغذى أيضاً بالرغبة المتزايدة في رؤية المؤتمر يمضي قدماً ويضطلع بولايته من أجل عالم أكثر أماناً وأماناً.

وتعتقد الرئاسة الست، استناداً أيضاً إلى الأنموذج الذي وُضع في العام الماضي، مشاورات أسبوعية مع الصين، التي ستتولى الرئاسة عام 2022 لأول مرة، ومع بيلاروس التي كانت ضمن رئاسات عام 2020. ومن السمات البارزة للفريق الذي شكلته الرئاسة الست للدورة الحالية، وآخر رئاسة للدورة السابقة، والرئاسة الأولى للدورة التالية، أنه يمثل جميع المجموعات الإقليمية في المؤتمر. ولهذا السبب، يستطيع الفريق، بفضل تنوع وجهات نظر أعضائه واتساع نطاقها، أن يكون قوة تدفع عملنا إلى الأمام. وفي إطار التحضير لهذه الدورة، عقدت، خلال الأشهر القليلة الماضية، سلسلة من المشاورات، ونظمت، مع الرئاسة الست الخمس الأخرى لدورة عام 2021، مشاورات مع كل مجموعة من المجموعات الإقليمية. وأود أن أشكر الوفود التي تبادلت معي نصائحها الثاقبة بشأن أفضل السبل لإحياء أعمال مؤتمرنا. كما أعطتني هذه المشاورات فكرة عن مدى التزام الوفود بالمؤتمر وأهمية الحفاظ على مصداقيته باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على قضايا نزع السلاح.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل، كانت هناك دعوات كثيرة لنا بالآلا نعود إلى نقطة الصفر، بل أن نبني على الأساس الذي أرسته الرئاسة الست للدورة السابقة، لا سيما حزمة الوثائق التي عُممت في ظل الرئاسة الجزائرية، والتي ترى وفود كثيرة أنها المقاربة التي يبرجح أن تقضي إلى توافق للآراء. وعلى هذا الأساس، عمت الرئاسة الست للدورة الحالية في الشهر الماضي حزمة وثائق مقترحات تتضمن أولاً: مشروع برنامج عمل للمؤتمر؛ ثانياً: مشروع مقرر بشأن تنفيذ برنامج العمل، ثالثاً: مشروع بيان رئاسي بشأن زيادة فعالية المؤتمر والنهوض بأدائه.

أشكر الوفود التي علّقت بالفعل على الحزمة المقترحة، وأتطلع إلى بدء مناقشاتنا الحزمة مع جميع الأعضاء في الأسبوع المقبل. كما أنني مستعد للاجتماع بأي وفد يرغب في التحدث معي بشأن حزمة الوثائق التي عمت. ولأننا وسطاء حقيقيين، فإننا سنستمع إلى شواغل الجميع، لكن يجب أن نوضح أيضاً أنه إذا أردنا تحقيق توافق للآراء، يتعين على كل واحد منا التحلي بالمرونة.

وأخيراً، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني للسيدة فالوفايا، الأمانة العامة للمؤتمر، على دعمها الطيب لعملنا. كما أود أن أشكر السيدة داي، الرئيسة بالإنبابة لفرع مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف، وكامل فريقها، على المساعدة القيمة التي قدموها لرئاستنا حتى الآن. شكراً.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود الآن الانتقال إلى قائمة المتكلمات والمتكلمين لهذا اليوم. نبدأ القائمة بالرئاسات اللاحقة لهذا العام - أي الزميلات والزملاء الذين سيخلفونني في هذه المنصة في الأشهر المقبلة. والمتكلم الأول على القائمة هو الممثل الدائم للبرازيل.

السيد دالسيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أشكرك سيدي السفير على ترقيتك لشخصي، لكنني نائب الممثل الخاص الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح، أما السفير فسيخاطب المؤتمر في الأسبوع المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): البرازيل، آسف لمقاطعتك فأنا مضطر لذلك لأننا لا نسمع صوتك. أعد الاتصال لو سمحت. نأمل في أن تتمكن من إعادة الاتصال لاحقاً. في غضون ذلك، أعطي الكلمة للمتكمّل التالي، الممثل الدائم لبُلغاريا.

السيد ستيرك (بُلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سيدتي الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، الزميلات العزيزات، الزملاء الأعزاء، يشرفني أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح، المنتدى المتعدد الأطراف المتخصص الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم.

ويشرف جمهورية بُلغاريا أن تكون جزءاً من مجموعة الرؤاسات الست لهذا العام، وهذا شكل من أشكال العمل التعاوني الذي نجح أسلافنا في تعزيزه في العام الماضي. ونحن نرى أن هذا الشكل يتيح الاتساق والاستمرارية، فضلاً عن كونه يتيح مقاربة شاملة ومرنة في الواقع إزاء جميع المسائل التي قد تواجهنا.

اليوم، وبعد مرور أكثر من أربعين عاماً على مؤتمر نزع السلاح، ثمة ما يحفزنا بشدة على استعراض وتدبر ماضي المؤتمر بالكامل. فحتى العام الماضي، ظلت تركة الجمود من السنوات السابقة تطبع مناقشاتنا لفترة طويلة. لكن خلال فترة الرئاسة الجزائرية في العام الماضي، كنا على وشك تحقيق توافق للآراء، وكاد برنامج العمل المقترح حينها أن يسد الفجوة بين القوالب النمطية والتصورات والاختلافات، وجعل جميع الوفود تقريباً تتفق على مقاربة مشتركة.

ومن المؤكد أن تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أثر على سير عملنا. ومع ذلك، فإننا نرى أن تنظيم اجتماعنا اليوم عبر التداول بالفيديو دليل آخر على التصميم السائد لدى جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على أن ينجح المؤتمر وأن يحقق النتائج. والمطلوب الآن من جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح هو مستوى عال من الالتزام السياسي المستمر والإرادة في السعي إلى وضع أرضية مشتركة من أجل الحفاظ على أهمية هذه الهيئة وضمان تنفيذها ولايتها مرة أخرى.

تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وهي ركيزة أساسية في مساعي نزع السلاح النووي وفقاً لمادتها السادسة. ويتوقف نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام 2021 على تصميمنا وقدرتنا على الحفاظ على روح عملية وبناءة من أجل الدفع قدماً بهدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

إننا نؤيد هدف عالم خال من الأسلحة النووية، غير أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن السبيل الوحيد الممكن إلى تحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، يكمن في اتباع مقاربة تدريجية تستند إلى خطوات عملية. ولن يتحقق تقدّم ملموسٌ نحو عالم خال من الأسلحة النووية إلا بمراعاة عموم البيئة الأمنية والسياق الاستراتيجي المعقدين.

ويشكل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهو نفاذ طال انتظاره، لبننة هامة أخرى في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. فقد مضى ما يزيد على عشرين عاماً على فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة، ولا يزال دخولها حيز النفاذ يحتاج إلى جهود المجتمع الدولي. وجمهورية بُلغاريا، الدولة المدرجة في المرفق 2، من بين الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها. ونهيب بجميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولم تصدق عليها، أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء.

إننا نشاطر الرأي القائل بضرورة بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن هذه هي المسألة التي بلغت أعلى درجات النضج للتفاوض بشأنها، أو على الأقل للعمل الذي يفضي إلى التفاوض بشأنها. والعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء التحضيري

الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تأكيداً جدي وتطليعي لهذا الاقتناع. وبطبيعة الحال، يُفهم من ذلك جيداً أن تحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة الشواغل والاعتبارات الأمنية لجميع الدول. وفي ظل التوترات الدولية الراهنة المتزايدة باستمرار، تشاطر بلغاريا الشاغل المرتبط بالبيئة الأمنية، وهي بيئة ما فتئت تتقلب. فلا يزال العديد من المعاهدات والمنتديات المتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح يعاني من عدم التوصل إلى توافق للآراء، ومن الجمود، بل ومن الانتهاكات. وتشكل خسارة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي انطوت على أهمية أساسية في تعزيز أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية على مدى عقود، مثلاً آخر على أزمة تعددية الأطراف. وللأسف، ما كان لوضع تلتزم فيه الولايات المتحدة لوحدها بالمعاهدة أن يدوم.

ترى بلغاريا، بوصفها أحد مؤسسي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودولة طرفاً تلتزم باتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن من واجبها منع أي شخص من استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية المستخدمة أسلحة، في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف. وبلغاريا، بوصفها عضواً في المجلس التنفيذي للمنظمة للفترة من 2019 إلى 2021، لا تدخر جهداً للحفاظ على التنفيذ الكامل والفعال لجميع المقررات المتخذة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك المقرر الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في حزيران/يونيه 2018.

وأخيراً وليس آخراً، ينبغي أن يجد الموضوع الهام المتمثل في توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وقبول أعضاء جدد مكاناً مناسباً في مناقشات المؤتمر. وتؤيد جمهورية بلغاريا بقوة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وتود أن ترى عضويته تضاهي حقائق القرن الحادي والعشرين وتحدياته.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نعتقد أن مقترح الرئاسة الست لدورة عام 2021 وضع برنامج عمل يستند إلى التجربة الإيجابية التي عرفتتها الرئاسة الجزائرية في العام الماضي مقترحاً يتيح لنا سوياً فرصة جمع الحلقات المفقودة للأخذ بمقاربة توافقية في معالجة البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. والجمود الطويل يدل على أنه لا يمكننا المضي قدماً فرادى. وآمل في أن نكون قادرين على التعلم من تجربتنا السابقة حتى لا نضطر إلى المرور بها مجدداً. فما من حلول سهلة لمشاكل معقدة. ومع ذلك، نعتقد أن هذه الحلول في المتناول، وما علينا غير التصرف بحكمة للإمساك بها.

أشكركم جزيل الشكر على اهتمامكم، وأتمنى أن نتحلى جميعاً بالشجاعة والعزم والإيمان الراسخ للتغلب على أي عقبات قد تواجهنا. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لبلغاريا.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للكاميرون.

السيد إيهيث (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): شكراً لإعطائي الكلمة سيدي الرئيس. يسعدني كثيراً أن أعرب لجميع زميلاتي وزملائي عن أطيبي تمنياتي لعام 2021، وهو العام الذي نأمل جميعاً في أن يشهد نهاية جائحة كورونا. في البداية، أود أن أشكر المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، على ملاحظاتها القيمة وأن أشيد بك، سيدي الرئيس، على كلماتك الثاقبة، والتي نسترشد بها في عملنا الهام. كما أؤيد التعليقات التي أدلى بها للتو زميلي من بلغاريا. وعلى غرار ما أشار إليه، أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً خطيراً على النشاط الدبلوماسي في عام 2020، بما في ذلك حسن سير عمل هذا المؤتمر.

وأود أن أرحب بانضمام الدول المراقبة الجديدة إلينا هذا الصباح. ولا أود التطرق كثيراً إلى مسائل الميزانية وآثارها على مستقبل اجتماعاتنا، فقد تناولتها المديرية العامة بإسهاب.

سيدتي المديرية العامة، سيدي الرئيس، تؤثر المسائل الأمنية خصوصاً، وقضايا نزع السلاح عموماً، على العالم بأسره. لقد أنتجت براعة الإنسان أسلحة بجميع أنواعها، لكنها أسلحة تهدد البشرية جمعاء. ويجب علينا تكريس جهودنا، من خلال هذا المؤتمر، للبحث عن حلول لذلك. الشواغل الأمنية تتطلب استجابة عالمية، وتستوجب من ثم مشاركة جميع الدول. ونزع السلاح مصدر قلق كبير للبلدان النامية، لأنه لا يتعلق بالتهديدات العالمية فحسب، بل يتصل أيضاً بمسائل، عندما تضاف إلى صعوبات أخرى يجب على دولنا التغلب عليها؛ وهو ما يعقد الأمور أكثر ويلبد سماء مستقبلنا بالغيوم.

ولا بدّ لدورة عام 2021 للمؤتمر، التي تبدأ اليوم في سياق صعب للغاية، من أن تقرب البشرية جمعاء من الحلول التوافقية التي نتوقعها شعبنا جميعاً. وحزمة الوثائق المقترحة علينا في عام 2021، والتي تغطي مسائل مثل منع سباق التسلح والشفافية وبرنامج نزع السلاح، هي في حد ذاتها برنامج كامل. ولأننا فشلنا في مواصلة مناقشاتنا على النحو الواجب، لم نحقق تقدماً كبيراً نحو السلم والأمن الدوليين. فبمراعاة مؤتمرنا لهدف السلام، ومنعه سباق التسلح، وتعاونه على الصعيد الدولي في مجال نزع السلاح، يميز مؤتمرنا نفسه عن غيره. وهذه المقاربة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا يزال بلدي، الكاميرون، يلتزم به التزاماً عميقاً. وأرحب بالجهود الكبيرة التي بذلت خلال الدورات السابقة.

إن مؤتمرنا منبر تفاوضي هام يضيف قيمة إلى تعددية الأطراف بقدر ما يسلط الضوء على تصميم جميع الأطراف الفاعلة على العمل من أجل السلام والتعاون الدوليين، ويعالج إحدى أشد المسائل التي تواجه البشرية حساسية. ولهذا السبب، تحت الكاميرون الوفود على العمل على إيجاد حلول توافقية والسماح للمناقشات بشأن نزع السلاح بأن تتوج برودود عملية خلال دورة عام 2021.

وتتيح لنا المناقشات والحوار بشأن حزمة الوثائق فرصة سماع أصوات من جميع مناطق العالم، وفي الوقت نفسه سماع الرغبة العميقة في السلام التي تعيش في كل شعب من شعوبنا. والكاميرون، مثل معظم دول المنطقة - حيث تقوض عوامل مختلفة السلام، كون الإرهاب أكثرها انتشاراً - تعلق آمالاً كبيرة على عملنا.

ونحن محظوظون اليوم سيداتي وسادتي لأن معظم أسلحة الدمار الشامل الرئيسية في حوزة الدول وتحت سيطرتها؛ نحن محظوظون جداً في الواقع. وهذا الواقع هو الذي لا يزال يحمي البشرية والبيئة، ويطمئن شعوبنا.

وفي الختام، سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بهذا المؤتمر وبدعمه، وأؤكد للرئيس، السفير بيكستين دي بويتسويرف، وجميع زميلاتنا وزملائنا هنا اليوم تصميمنا الصادق على الإسهام في نجاح عملنا. شكراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم للكاميرون. وأعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لكندا.

السيدة نورتن (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك سيدي الرئيس. اسمح لي في البداية بأن أرحب بالزميلات والزملاء الجدد وبالدول المراقبة، وأن أشكر المديرية العامة فالوفايا على كلمتها.

سيدي الرئيس، لقد عملنا عن كثب معك ومع الأعضاء الآخرين في مجموعة الرئاسات الست لدورة عام 2021 منذ الصيف الماضي في محاولة لرسم مقترح يناسب دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021.

ومقترح الحزمة الذي عمّمته الأمانة في 18 كانون الأول/ديسمبر يبيّن ما نعتقد إطاراً مناسباً لمتابعة العمل المجدي في المؤتمر خلال هذا العام.

ويقر هذا المقترح بأنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي بند في جدول أعمال المؤتمر يحظى باستعداد جميع الدول الأعضاء لبدء المفاوضات بشأنه. ونظراً لهذا الواقع، تتيح الحزمة لأعضاء المؤتمر سلسلة مكثفة إلى حد ما من الجلسات بشأن جميع بنود جدول الأعمال، بهدف توضيح المواقف الوطنية والوسائل الممكنة للتقدم نحو المفاوضات في مجال واحد أو أكثر.

(تكلّم بالفرنسية)

ولئن كان صحيحاً أن كندا تعتقد أن هناك فرصاً لبدء مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، فإننا مستعدون للمفاوضات بشأن مسائل موضوعية أخرى إذا ما ظهر توافق للآراء بشأن عقدها. وفي إطار مؤتمر نزع السلاح، لا نرى سبيلاً إلى تحقيق توافق للآراء بين الدول الأعضاء بشأن مفاوضات محتملة - وإلى وضع الوفود في موضع يتيح لها تحقيق هذه النتيجة - غير إجراء مناقشات على أساس تعليمات صناع القرار في عواصمنا. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلّم بالفرنسية): أشكر الممثلة الدائمة لكندا. أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لشيلي.

السيد تريسلر زامورانو (شيلي) (تكلّم بالإسبانية): المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوقايا، سفير بلجيكا ورئيس المؤتمر، السيد مارك بيكستين دي بويتسويرف، رئيسة مكتب شؤون نزع السلاح، السيدة رادها داي، الزميلات والزملاء والأصدقاء الأعزاء، يسرني أن أراكم جميعاً معنا افتراضياً، وأن أرحب بطبيعة الحال ترحيباً حاراً بالزميلات والزملاء الذين بدأوا مهامهم مؤخراً في جنيف وانضموا إلينا اليوم.

سيدي الرئيس، اسمح لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنئك على توليك رئاسة المؤتمر، وأتمنى لك كل النجاح في إنجاز المهمة الموكلة إليك. لك أن تعوّل على مشاركة بلدي مشاركة بناءة في مداولات المؤتمر، لا سيما ضمن مجموعة الدول الأعضاء الست التي تشغل رئاسة هذه الدورة، إلى جانب آخر دولة عضو شغلت الرئاسة في دورة عام 2020 وأولها في دورة عام 2022. ولمّا كان هذا بياني الأول في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، فاسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة والمحددة بشأن المهام والتحديات التي واجهتها هذه الهيئة خلال الأشهر القليلة الماضية، نظراً للظروف الاستثنائية الراهنة.

وتعترف شيلي بأن المؤتمر هو المنتدى الرئيسي للتفاوض على الاتفاقات في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف. فقد أثبتت المفاوضات الناجحة على مختلف المعاهدات في المؤتمر مدى أهميتها. ولأننا ندرك بالضبط تاريخ المؤتمر، فإننا ندرك أيضاً أوجه القصور فيه، كما ذكرنا في مناسبات سابقة. ومع ذلك، في الأوقات الصعبة مثل الأوقات الحالية حيث تستشري الجائحة، يجدر بنا أن ننظر إلى المبادئ التي تستند إليها سياستنا الخارجية الوطنية، بما في ذلك التزامنا غير المقيد بتعددية الأطراف، لأنها السبيل الوحيد لتهيئة ظروف الثقة التي تسمح بتوافق الآراء الذي نحتاجه لإحراز تقدم نحو عالم يُبرز مُثلنا في السلام والأمن الدولي.

ولهذا السبب، تؤكد شيلي مرة أخرى، في ظل هذه الظروف الاستثنائية، تصميمها على تحقيق الأهداف التي أنشئ المؤتمر من أجلها، مما يعزز النظام المتعدد الأطراف، لا سيما هيكل الأمن الدولي، بإشارات وإجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد، نعترف بالقيمة الواضحة للمقاربة التي أخذت بها رئاسات العام الماضي التي أوجدت حيزاً للحوار والتفاهم المشتركين تجاوز القيود الزمنية والجغرافية لكل رئاسة من الرئاسة السنوية الست عندما يُنظر في كل منها على حدة.

واستناداً إلى تجربتنا، كان ما يسمى مجموعة الرئاسة الست، أو مجموعة الرئاسة الست إضافة إلى آخر رئاسة للدورة السابقة وأول رئاسة للدورة اللاحقة، أداة قيمة في عمل المؤتمر هذا العام. ونشكر الرئاسة البلجيكية على مبادرتها وقيادتها في هذا الصدد، لا سيما على عرضها لمقترح العمل والحزمة نيابة عن رئاسات عام 2021. ونأمل مخلصين في أن نحقق هذا العام توافق الآراء الذي نتوق إليه جميعاً.

ويستند المقترح المطروح إلى أعمال العام الماضي، لا سيما المقترح الذي يبرز، في رأينا، أفضل توازن دقيق بين المصالح والآراء والخطوط الحمراء التي أعربت عنها وفود الدول الأعضاء - أي مقترح وفد الجزائر. وبناء على هذا المقترح، لا سيما روحه البناءة، حاولنا صياغة مقترح يأخذ في الاعتبار السياق الحالي والقيود التي يفرضها علينا.

كما نعترف، سيدي الرئيس، بالمشاروات التي أجريتم، أنت وفريقك، من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى الوفاء بولايتنا التفاوضية، وقبل كل شيء، العمل على وضع برنامج العمل الذي طال انتظاره. سيداتي وسادتي، نحتاج جميعاً إلى التحلي بروح الكرم والسخاء من أجل تحقيق هذا الهدف.

ونعترف كذلك بأن مداولات المؤتمر لا تدور في فراغ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي، ونتطلع إلى المستقبل يحدونا الأمل، لأن معاهدة حظر الأسلحة النووية ستدخل حيز التنفيذ في الأيام المقبلة. وفي حين أننا نرحب بالمقترحات الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة النووية، فإننا نرى أن نجاح هذه المبادرات رهناً باتخاذ خطوات ملموسة نحو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إنشاء حلقة لتبادل التعليقات الإيجابية والبناءة بشأن الصكوك المعيارية ذات الصلة بهذا البند تحديداً على جدول أعمال المؤتمر.

وأخيراً سيدي الرئيس، ندعو جميع الزميلات والزملاء أعضاء المؤتمر، الهيئة المركزية للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي، إلى مساعدتنا على إثبات أن لدينا الإرادة السياسية لإيجاد الثقة التي تسمح لنا بالمضي قدماً بعملنا المشترك والعاجل بشأن نزع السلاح، وأن بإمكاننا، سوياً، الحفاظ على جدوى المؤتمر وعلى مصداقيته. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لشيلي. سنحاول الاتصال بالبرازيل مرة أخرى.

السيد دالسيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئك على توليك منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أهنئك على كل تقانيك في عملك حتى قبل بداية جلسائنا من أجل تحقيق نتائج إيجابية من أول يوم.

لقد بدأت الرئاسة الست لمؤتمر نزع السلاح لعام 2021 - مجموعة الرئاسة الست لعام 2021 - عملها بشكل وثيق معاً منذ النصف الثاني من عام 2020. وعقدنا 12 اجتماعاً على مستوى الخبراء واجتماعين على مستوى السفراء. وخلال هذه الجهود الأولى، شهدت البرازيل تحلي الوفد البلجيكي بروح بناءة ومقاربة مرنة والتزاماً بهذه الهيئة. وبناء على الأسس المتينة لتجربتنا السابقة، نتق في قدرتك على حسن إدارة عملنا في الأسابيع المقبلة. ولك أن تعول على دعمنا الكامل سيدي الرئيس.

كما أود أن أشكر الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفايا، على ملاحظاتها القيمة اليوم. فبصفها المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ما فتئت أيضاً تواجه عقبات في الدفع بالاجتماعات والمفاوضات قدماً في الظروف الصحية الراهنة. وسيكون للمساعدة التي قدمتها، سيدتي المديرية العامة، وللمساعدة التي قدمها فريق مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف، أهمية حاسمة في التوصل إلى نتيجة إيجابية لمفاوضاتنا.

سيدي الرئيس، اعتدنا في السنوات القليلة الماضية على سماع أن المؤتمر مشلول وغير قادر على الوفاء بولايته بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. وفي عام 2020، شلّت بالفعل اجتماعاتنا بسبب اندلاع جائحة عالمية. وبدأ السكون يدبّ في قصر الأمم في وقت كنا على وشك تحقيق انفراج في مفاوضاتنا. وأعاق التباعد البدني الإلزامي أنشطة هذا المؤتمر. ولربما كان في حالة السكون هذه بعض راحة عقلية، ومنظور مختلف وصفاء بَيْن يزِيل وطأة التفاعلات المكثفة التي عرفتها السنوات السابقة. ويتيح لنا صفاء الذهن هذا فرصة الآن للبناء على أساس إسهامات الماضي القيمة، والتطلع إلى المستقبل، والتفاعل في هذا الجهد بحسن نية.

إن تعميم ثلاثة مشاريع وثائق على الأعضاء قبل الجلسة الأولى للمؤتمر - لربما لا يوجد مثيل لهذا الأمر - تعبيرٌ عن أرضية مشتركة بين الدول الست التي تتولى رئاسة المؤتمر لهذا العام ونقطة انطلاق. وبفضل النقد والتحسين والمفاوضات، سنتمكن من إثبات أهمية الوسائل الدبلوماسية في التغلب على الخلافات الموضوعية فيما بيننا.

سيدي الرئيس، نجمع في جدول أعمال نزع السلاح لعام 2021 بين الاحتفالات والتحديات. أولاً وقبل كل شيء، تحتفل البرازيل بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وقد سبق اعتماد إعلان غوادالاخارا، الذي أنشأ الوكالة في عام 1991، انضمام بلدنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضع الأساس لتعاون وثيق وشفاف للغاية. والشراكة التي تطورت بين البرازيل والأرجنتين كانت في صميم السياسة النووية البرازيلية في العقود الأخيرة. كما نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعرف أكثر على الخبرة المؤسسية للوكالة في تنفيذ أنموذج رائد يُحتذى للشفافية والتعاون النوويين، يمكن استخدامه مصدر إلهام لجهود التصدي للتوترات النووية في أجزاء أخرى من العالم.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف الأوسع، يدخل حيز النفاذ في غضون ثلاثة أيام فقط، أي في 22 كانون الثاني/يناير، معلم قوي جديد من معالم القانون الدولي ألا وهو معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد استندت المفاوضات بشأن هذه المعاهدة إلى مبدئين رئيسيين: أن لأي استخدام للأسلحة النووية أو تجريبها عواقب إنسانية لا تطاق، وأن منطق الردع النووي لا بد أن يفشل إما من طريق الصدفة أو سوء التقدير؛ ولهذا السبب، يعتبر حظر الأسلحة النووية ضرورة أخلاقية وضرورة استراتيجية في آن. وتكمل معاهدة حظر الأسلحة النووية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتسق معها، وتجسد التعبير الأسمى لكل الالتزامات التي يشملها هيكل نزع السلاح النووي. وهي تضع أعلى الشروط المتعددة الأطراف الملزمة قانوناً من أجل الامتنال لعدم الانتشار. وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة، ستصبح معاهدة حظر الأسلحة النووية عما قريب دعامة إضافية لنظام نزع السلاح النووي.

كما نتوقع أن تسمح لنا الظروف الصحية الدولية أخيراً بعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار في وقت لاحق من هذا العام. فهذه المعاهدة تظل حجر الزاوية في مجال نزع السلاح النووي. ومع ذلك، ينبغي أن يكون المؤتمر الاستعراضي المقبل فرصة للتشديد مجدداً على الالتزامات السابقة المتفق عليها بتوافق الآراء بل وتجاوزها؛ وينبغي أن يقاس نجاحنا بقدر استجابتنا لهذه الفرصة. والبرازيل على ثقة، ونحن حالياً في مقترح طريق معاهدة عدم الانتشار، أننا سنتمكن معاً من تحقيق هذا الهدف بتوجيه من السفير غوستافو زلاوفينين.

سيدي الرئيس، من الضروري للغاية أن نستخدم الأدوات الدبلوماسية التي في حوزتنا لبناء الثقة فعلاً، وإيجاد مجالات لتوافق الآراء، وترسيخ الحوار بشأن سبل تحسين البيئة الأمنية الدولية. ومؤتمر نزع السلاح يصلح فعلاً لتنفيذ مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي الأخرى

ذات الصلة. لقد سبق أن أسهبت في شرح حزمة المفاوضات سيدي الرئيس، وليس لدى وفدي ما يضيفه في هذه المرحلة إلى نظرتك في الأمور. شكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل. والآن، وقبل الانتقال إلى المتكلم التالي في القائمة، اسمحوا لي أولاً بأن ألتبس تعاونكم الكريم في أن تكون البيانات قصيرة ومقتضبة قدر الإمكان نظراً لضيق الوقت. فكما تعلمون، مدة اجتماعاتنا ساعتان لا غير.

ثانياً، نسيت أن أبلغكم عندما بدأنا هذه الجلسة بأن طلبات حق الرد، إن وجدت، ستكون في نهاية الجلسة. وبهذا، أنقل الآن إلى إندونيسيا، نيابة عن مجموعة الـ 21. الكلمة للقائمة بالأعمال لإندونيسيا.

أسف، ثمة مشكلة في الصوت مرة أخرى. وإلى حين تعيد ممثلة إندونيسيا الاتصال، أعطي الكلمة للبرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي. الكلمة لك سيدي السفير.

السيد فاغنر (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

أتشرف بأن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة [عضوية الاتحاد الأوروبي] وهي جمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، البلد المشمول بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبوسنة والهرسك، فضلاً عن جمهورية مولدوفا.

نهني بلجيكا على توليها الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام 2021، ونتمنى لها ولسائر أعضاء مجموعة الدول الست (دول الرئاسات الست) التي تتولى رئاسة المؤتمر هذا العام كل النجاح في مساعيها. إننا نبدأ سنة جديدة وكلنا أمل في ألا تمنعنا هذه الظروف الصعبة من المضي قدماً. وننتي أيضاً على استعدادك المبكر والنشط ومشاركتك المنسقة تنسيقاً جيداً مع جميع الرئاسات اللاحقة والدول الأعضاء في المؤتمر، مما يجلب المزيد من الاتساق لعملائنا واستمراريته وقدرتنا على التنبؤ به.

إننا نقدر عزمك البناء على أساس إنجازات عام 2020، وباللمس على أساس مشروع برنامج العمل الذي لم نتمكن من اعتماده. ونشرك على مشروعك المبكر بشأن برنامج عمل دورة المؤتمر لعام 2021، وهو برنامج نستطيع دعمه. نتطلع إلى هذه الدورة، وندعم بالكامل دول الرئاسات الست في مساعيها للموافقة على برنامج عمل في أقرب وقت ممكن.

كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وأمانة المؤتمر، على دعمهم عمل المؤتمر. فتعزيز فعالية تعددية الأطراف والحوكمة العالمية القائمة على القواعد هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

ويواصل الاتحاد بذل قصارى جهوده لحماية سلامة النظام الدولي القائم على القواعد، وهو أمر أساسي لأمننا الجماعي. ولدى الاتحاد الأوروبي هدف مركزي واحد لدورة المؤتمر هذا العام يتمثل في تنسيق العمل الموضوعي لإجراء مفاوضات ملموسة، وهو ما لم يكن ممكناً في هذا المنتدى منذ فترة طويلة جداً. فالمؤتمر يظل الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح على الصعيد العالمي، وفي استمراره أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونحن على ثقة من أنه، وعلى الرغم من التحديات المعروفة، يجب أن ننهض بالعمل التقني والموضوعي، وأن نوسع مجالات الاتفاق حتى نكون مستعدين بشكل أفضل لبدء مفاوضاتنا في موعد مبكر.

وينبغي ألا يشكل مفهوم وضع برنامج عمل متوازن وشامل عائقاً أمام البدء بالعمل الموضوعي بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمرا. وكما أبرزت هولندا في ورقة العمل التي أعدها

في دورة عام 2019، لا يمكننا أن نتحمل إجراء مناقشات إجرائية مطولة بشأن تنظيم العمل في بداية كل دورة، بل ينبغي لنا بالأحرى أن نأخذ بمقاربة أكثر واقعية لجدولة أنشطتنا، على غرار ما فعلنا في فترة غابرة. والحاجة ملحة لتحلي جميع أعضاء المؤتمر بإرادة سياسية قوية، وبمزيد من الثقة والمرونة إذا ما أردنا كسر الجمود، وإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح، والوفاء حقيقة بالولاية والدور اللذين أوكلهما إليه المجتمع الدولي.

ولئن كان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد لبدء العمل الموضوعي بشأن جميع البنود الأساسية، فإننا نؤكد مجدداً أن أولويتنا الطويلة الأمد في المؤتمر هي البدء فوراً في مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونؤيد بدء هذه المفاوضات وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. ونذكر بأنه قد أحرز بالفعل تقدم كبير بشأن ما يمكن أن تتضمنه هذه المعاهدة من تعاريف، ونطاق، وإمكانية تحقيق، وبشأن ترتيباتها القانونية والمؤسسية، وذلك بفضل جهود فريق الخبراء الحكوميين، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونشجع الرئاسة الست لدورة هذا العام وجميع أعضاء المؤتمر على إيلاء الاهتمام لهذه المسائل في عام 2021. كما ينبغي لنا أن نستند إلى العمل الذي أنجزته الهيئة الفرعية 2 للمؤتمر في عام 2018، الذي يتضمنه تقريرها بتوافق الآراء، الوارد في الوثيقة CD/2139 لعام 2018.

وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إن لم تكن قد فعلت ذلك. ونرحب بالإجراء الذي اتخذته الدولتان الأوروبيتان الحائزتان للأسلحة النووية، بإعلانهما هذا الوقف الاختياري وتفكيكهما لمرافق إنتاج تلك المواد أو تحويلهما لأغراض أخرى، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذوهما.

إن تعزيز عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل بدخولها حيز النفاذ يشكل أولوية قصوى لدى الاتحاد الأوروبي. فقد صدّقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعاهدة وهي تنقيد بما عليها من التزامات.

ونحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، لا سيما تلك المدرجة في المرفق 2، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون أي شروط مسبقة ودون مزيد من الإبطاء. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول إلى التقيد بوقف اختياري لتجارب الأسلحة النووية أو لأي تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يبطل هدف المعاهدة والغرض منها.

ويستمر الاتحاد الأوروبي بجدية في تأييد توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، التي لا تضم حالياً سوى 65 عضواً. فمنذ التوسيع الأخير في عام 2002، ينتظر 27 بلداً، منها 12 بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي، الانضمام إلى عضوية المؤتمر؛ وقد تزايد عدد الدول المراقبة كل عام ليلبلغ مستوى مرتفعاً جديداً على المدى البعيد في عام 2020. ونود أن نقترح تعيين منسق خاص لقيادة المشاورات الموضوعية، ووضع المآلات الممكنة لكي ينظر أعضاء المؤتمر في مسألة توسيع عضويته التي طال انتظارها.

ويمكن دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للمرأة في صميم السياسات الأوروبية داخلياً وخارجياً. والاتحاد الأوروبي يؤيد التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي عام 2020، ترتب على الذكرى السنوية العشرين لاعتماد مجلس الأمن قراره 1325 (2000) زخمٌ لمزيد من الجهود الرامية إلى تعميم الاعتبارات الجنسانية في أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح على نحو فعال، وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار بشأن المسائل المتصلة بالسلام

والأمن. كما ينبغي لنا إشراك الشباب واستكشاف المزيد من فرص تبادل وجهات النظر مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعية ومؤسسات البحوث في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وسيركز الاتحاد الأوروبي اهتمامه في عام 2021 خاصة على الترويج لإنجاح المؤتمر الاستعراضي المؤجل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فدعم الاتحاد الأوروبي لهذه المعاهدة ثابت. ونحن مقتنعون بأن اتباع مقاربة متعددة الأطراف إزاء الأمن، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار، أفضل سبيل لصون السلم والأمن الدوليين. ولذا فإننا ملتزمون بدعم المعاهدة وتعزيزها، والترويج لعالميتها، وتعزيز تنفيذ جميع التعهدات الواردة فيها، وما قطعت الأطراف من التزامات على نفسها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

إن معاهدة عدم الانتشار نجاح تاريخي، وحجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولتنفيذها الكامل أهمية حاسمة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة جميع ركائز المعاهدة الثلاث، ويواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والكامل لخطة عمل مؤتمرها الاستعراضي لعام 2010. ونشدد على ضرورة تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات بمقتضى المعاهدة، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس صوب التنفيذ الكامل لمادتها السادسة، على أن يكون هدف ذلك هو التخلص الكامل من الأسلحة النووية في آخر المطاف.

ويواصل الاتحاد الأوروبي إسهامه بنشاط في عملية استعراض المعاهدات وتقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ولمكتب المعاهدات لتنظيم حلقات دراسية إقليمية ومواضيعية، ففي ذلك ما يساعد على بناء أرضية مشتركة في الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي. وإضافة إلى ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم تمويل كبير لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن عملية بناء الثقة المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأوسط.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه منذ أمد بعيد بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النوويين على أساس معاهدة فاعلة يمكن التحقق منها، ومراعاة بيئة أمنية حادة ما فتئت تعرف المزيد من التقلب. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة الحفاظ على العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والنهوض بها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تشجيعه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى زيادة تخفيض ترسانتيهما، بما يشمل الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة، ومواصلة المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة، والشفافية، والحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير الحد من المخاطر الاستراتيجية والنووية، وأنشطة التحقق والإبلاغ.

ونظراً لانتهاء صلاحية معاهدة ستارت الجديدة في أوائل شباط/فبراير 2021، ندعو بشدة إلى تمديدتها، فضلاً عن إجراء مفاوضات بشأن اتفاقات متابعة أوسع. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالشفافية المتزايدة التي أظهرتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بعقائدها وأسلحتها النووية، ويدعو الدول الأخرى إلى التحلي بمزيد من الشفافية المماثلة.

ونشجع الصين على الإسهام بنشاط في هذه العملية. ونؤكد من جديد التزامنا الأصلي بخطة العمل الشاملة المشتركة، ودعمنا المستمر لها، باعتبارها عنصراً رئيسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، وهي خطة سبق أن أيدتها مجلس الأمن بالإجماع في قراره 2231(2015). ونعترف بالمسائل التي نشأت عن انسحاب الولايات المتحدة الانفرادي من الاتفاق، وإعادة فرض عقوباتها. ونرحب بالتصريحات الإيجابية للرئيس المنتخب بايدن بشأن خطة العمل، وننتقل إلى العمل مع الإدارة الأمريكية المقبلة.

وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الإجراءات التي اتخذتها إيران ولا تتسق مع خطة العمل، لا سيما استمرارها في مراكمة اليورانيوم المنخفض التخصيب، ونشر أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 20 في المائة في مرفق فوردو تحت الأرضي، واستعداداتها لإنتاج مواد اليورانيوم. ونحث إيران بشدة على وقف هذه الأعمال، والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى لا تتسق مع التزامات خطة العمل، والعودة إلى تنفيذها بالكامل دون إبطاء. ويظل التعاون بالكامل وفي حينه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمراً حاسماً.

ويواصل الاتحاد الأوروبي التصدي بحزم لجميع الأزمات المتعلقة بالانتشار. ويعتبر تأكيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجدداً التزامها الإبقاء على برامجها للقذائف التسيارية النووية ومواصلة تطويرها، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، تأكيداً يواصل تقويض العمل الدولي لبناء الثقة، وترسيخ السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية لتكون منطقة خالية من الأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى مفاوضات مجدية، والتمسك في الوقت نفسه بوقف اختياري للتجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية، والامتناع عن المزيد من الاستفزات، واتخاذ خطوات ملموسة وذات مصداقية نحو بناء الثقة والتخلي عن جميع برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بصورة كاملة قابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، على نحو ما يقتضيه مجلس الأمن.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم المبادرات الدبلوماسية المقبلة. وإلى أن توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها النووية وبرامج قذائفها، سوف يواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع البلدان في جميع أنحاء العالم لضمان التنفيذ الكامل للعقوبات الكبيرة التي تفرضها الأمم المتحدة واحترام الجميع لها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء، والعودة إلى الامتثال لتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الاتحاد الأوروبي على بيانه. نعود الآن إلى مجموعة الـ 21. الكلمة لإندونيسيا.

السيدة فيردانينغتياس (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. نيابة عن مجموعة الـ 21، نود تهنيتك وتهنئة فريقك.

الرئيس: آسف جداً سيدتي السفيرة، الصوت ضعيف جداً، ولا يستطيع المترجمون الشفويون أداء عملهم؛ ولذلك يتعين علينا في غضون ذلك الانتقال إلى المتكلم التالي، المبعوث الرئاسي الخاص ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون تحديد الأسلحة بالإنباء، السيد مارشال بيلينغسلي.

السيد بيلينغسلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. نيابة عن الولايات المتحدة، نقدم تهانينا على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح في الجزء الأول من هذا العام. ونحن محظوظون لأننا نبدأ ببلجيكا في الرئاسة. كما أعرب عن شكرنا الخاص لممثلنا الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح، السفير روبرت وود، الذي أنجز عملاً هاماً بوصفه ممثلاً.

يسرني أن أكون معكم هنا اليوم ونحن نعقد الدورة التالية للمؤتمر. فالمؤتمر منظمة اضطلعت تاريخياً بدور هام في صون السلم والأمن في الماضي، ويمكنها أن تفعل الشيء نفسه مرة أخرى في المستقبل، مع أنني أجد نفسي مضطراً للقول إن سلوك تركيا وإيران هذا الصباح يشكك في ذلك. أحث تركيا بشكل خاص على إعادة النظر في سلوكها، وإلا أصبحت معروفة بمن ترافقه.

هنا في واشنطن، يؤدي غداً نائب الرئيس السابق جو بايدن اليمين الدستورية رئيساً سادساً وأربعين للولايات المتحدة. وبصفتي مستشار الرئيس المنتهية ولايته، ومبعوثه، ووكيل وزارة الخارجية

بالإنابة، عملت أنا وفريق وزارة الخارجية هنا بشكل وثيق للغاية خلال الشهر الماضي مع الإدارة الأمريكية الجديدة. ولما كنا أمريكيين في نهاية المطاف، فإننا نؤدي جميعاً بطبيعة الحال يمين الولاء نفسه لدستورنا، ونعمل جميعاً بإخلاص لخدمة الوطن نفسه.

بالنسبة للبلدان الديمقراطية بينكم والتي تربطنا بها تحالفات بموجب معاهدات في كل من أوروبا وآسيا، يمكنكم أن تطمئنوا إلى أن هناك التزاماً دائماً وثابتاً بأمننا الجماعي. أما بالنسبة لمن هم منكم خصوم للديمقراطية مثل إيران، تنتهكون الاتفاقات الدولية، وتقوضون سيادة القانون والمعايير الدولية، فلن تتألوا شيئاً من تصميم أمريكا على محاسبتكم، وفضح تصرفاتكم، وما يترتب عليها من عواقب عليكم. وفي هذا الصدد، تستلک السياسة الخارجية الأمريكية نفس المسار والاتجاه الذي سلكته منذ تأسيس وطننا. أننقل الآن إلى المسألة التي نحن بصدها. ليس من العيب أن تسترشد السياسة الأمنية للدول، في كثير من الأحيان، لا سيما في ميدان تحديد الأسلحة، برؤيتين مثاليتين ساميتين. وهذا أمر جدير بالثناء. على أن الخل القاتل ينشأ عندما تختلط المثالية بالسذاجة.

فالتاريخ يسجل فشل مصير الذين يتجاهلون واقع العالم كما هو، ويتخيلون حسب هواهم عالماً مختلفاً، أو يشجعون، في أسوأ الأحوال، على العدوان بالاسترضاء. وفي هذا الصدد، تُعتبر أمور مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية أمثلة على ترتيبات ذات نتائج عكسية للغاية.

ويسجل التاريخ أن الذين ينطلقون، نساء ورجالاً، من نقطة إدراك ما هو واقع، ويعملون من منطلقات متجذرة في الواقع، هم قادة دول حقيقيين عززوا السلام والاستقرار العالميين بأقوالهم وأفعالهم. والحقيقة المحزنة التي نواجهها اليوم هي أن لدينا بنية تحتية عالمية لتحديد الأسلحة تضررت بشدة جراء تصرفات بلدان مثل إيران، بل ودول مثل الاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية.

وهذا الأمر مؤسف، لكنه الحقيقة. وليس لنا أن نلغيها بالتمني أو بالتجاهل. فإذا أردنا إنشاء هيكل عالمي جديد وأفضل لتحديد الأسلحة، يجب أن نبدأ بفهم الكيفية التي تآكلت بها بعض المبادئ الأساسية، مثل الشفافية، وبناء الثقة، والتحقق، والامتثال، بل وحسن النية. وحتى في يومنا هذا، عاينا مبدأ مشاركة الدول ذات السيادة - الدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة - يتعرض للهجوم كواحد من مبادئ مؤتمر نزع السلاح.

كما يجب أن نفهم أننا دخلنا عهداً جديداً لتحديد الأسلحة. انتهت مقاربة حقبة الحرب الباردة، التي اعتمدت على حلول متعددة الأطراف في بعض الأمور، لكنها انحصرت في الترتيبات الثنائية بين الدولتين العظميين لنقادي سباقات التسلح النووي. ومن الآن فصاعداً، لن توجد إمكانية للاستمرار إلا في الحلول المتعددة الأطراف.

ويمكن أن تكون هذه الحلول اتفاقات واسعة متعددة الأطراف، مثل تلك التي يمكن صوغها في مؤتمر نزع السلاح، أو اتفاقات ثلاثية أصغر، على نحو ما ينبغي أن يكون بالنسبة للحد من الأسلحة النووية في المستقبل، لكنها جميعها ستكون متعددة الأطراف بطريقة ما. لقد أصبح الاتحاد الروسي مع مرور السنين يعتمد بشكل متزايد على الأسلحة النووية. واعتمد من ثم عقيدة نووية استنزافية تتضمن التصعيد المبكر واستخدام الأسلحة النووية.

ومما له أهمية حيوية، في ضوء هذا الموقف، أن تُطمئن روسيا المجتمع الدولي أنها لا تزال توافق على أن قوانين النزاع المسلح، لا سيما مفهوم التناسب، تنطبق على الأسلحة النووية، وأحدث زملائنا الروس، عندما يأخذون الكلمة، على الإشارة بشكل قاطع إلى أن روسيا تستمر في العمل بها. واستناداً إلى العقيدة الروسية الجديدة، تشعر الولايات المتحدة بالقلق لأن روسيا تبني وتحديث ترسانة من آلاف الرؤوس الحربية النووية التي لا تضع معاهدة ستارت الجديدة قيوداً عليها إطلاقاً. ويوجد أكثر

من 60 أو 70 في المائة من الترسانة النووية الروسية خارج أي شكل من أشكال الحد من الأسلحة، وما فتئ يرتفع حجم وتنوع الأسلحة النووية التي يجري نشرها ضمن نظم تكتيكية وأخرى أقصر مدى. واليوم، تمتلك روسيا أسلحة نووية أو رؤوساً حربية مخصصة للنظم غير الاستراتيجية، مثل الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، والطوربيدات، والألغام الأرضية وما إلى ذلك، تفوق بكثير ما تمتلكه ضمن النظم المشمولة بمعاهدة "ستارت الجديدة". ويبدو أن الرئيس بوتين تراجع في الواقع عن المبادرات النووية الرئاسية التي أكدها أسلافه، فضلاً عن رؤساء الولايات المتحدة السابقين.

وفي ضوء ذلك، وفي ضوء مشاريع روسيا المزعزعة للاستقرار مثل بوسايدون وسكايفول، التي لا تتدرج ضمن أي هيكل للردع، لم نتمكن من إعادة تأكيد البيان المشترك الصادر في حقبة الحرب الباردة أنه "لا يمكن الانتصار في أي حرب نووية، ويجب ألا تتدلع أبداً". إننا نوافق على هذا المبدأ، لكن لا ينبغي لأي رئيس أمريكي، ولا زعيم أي دولة، أن ينخرط في لعبة لإعادة تأكيد أي شيء مع فلاديمير بوتين، عندما لا نظن أنه يؤمن بذلك المبدأ حقاً.

ويبدو في الواقع أن بوتين والدائرة المقربة منه يعتقدان أنه ربما يمكن كسب الحرب النووية، وأن روسيا تتدرب باستمرار على الحرب، وتستكشف السبل لخوض حرب مع منظمة حلف شمال الأطلسي. ينبغي لجميع الدول ذات التفكير السليم في مؤتمر نزع السلاح اليوم تشجيع روسيا على التخلي عن القذيفة الانسيابية "تشيرنوبيل الطائر" المسماة سكايفول، ونسختها تحت المسماة بوسايدون، وعلى التوقف عن إضافة مئات ومئات الرؤوس الحربية النووية إلى ترسانتها كل عام.

وأحدث الآخرين على الانضمام إلينا في دعوتنا روسيا إلى أن تكون صادقة بشأن حقيقة أنها تجري تجارب على أسلحتها النووية في نوفايا زيمليا، على الرغم من تعهدها بعدم إجراء هذه التجارب. والولايات المتحدة لا تجري مثل هذه التجارب، ولا نعمل في تعزيز الأسلحة النووية، لكن روسيا تفعل ذلك. إننا نحث روسيا على التوقف.

بالحديث عن الأسلحة النووية الأخرى التي طورتها روسيا، لم يلحق أي شيء آخر ضرراً ببنية الحد من الأسلحة العالمية أكثر من انتهاك روسيا السافر لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. لقد دمرت روسيا هذه المعاهدة بالغش، نعم بالغش، لأكثر من عقد من الزمان، كما نعلم الآن. فقد أنتج الروس سرّاً قذيفة انسيابية متوسطة المدى تحمل رؤوساً نووية، واختبروها ونشروها الآن في انتهاك مباشر لهذه المعاهدة. وينشر الجيش الروسي حالياً كتائب متعددة من هذه القذائف إس إس سي 8. ومن ناحية أخرى، لم تنشر الولايات المتحدة أي نظم مماثلة. وخلافاً لروسيا، فإننا نفي بالتزاماتنا التعاهدية. ونهجنا إزاء تحديد الأسلحة واضح جداً. فعندما نعقد اتفاقاً ما، نفي بما قطعنا على أنفسنا بموجبه. إننا نفي بالتزاماتنا، ونتوقع من الدول الأخرى أن تحذو حذونا. لقد فشلت روسيا في الوفاء بالتزاماتها، فسقطت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ضحية لذلك. والآن، يحاول فلاديمير بوتين ترسيخ ميزته الاستغلالية بالدعوة إلى إعلان وقف اختياري بشأن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

إن هذه مناورة بسوء نية لتحديد الأسلحة سبق أن رفضتها أمريكا وحلفاؤها. ويجب أن نظل حذرين ويقظين. ولا ينبغي لأي بلد السقوط في فخ الوقف الاختياري الذي نصبه فلاديمير بوتين.

بدلاً من ذلك، ستكون هناك عواقب على سلوك روسيا، فنحن نتحرك لحماية أصدقائنا وحلفائنا في كل من أوروبا وآسيا. وسننشر قدرات تقليدية متوسطة المدى في السنتين أو الثلاث المقبلة، وهو ما سيتيح لنا قدرة متنقلة قابلة للبقاء للرد على الأعمال العدائية. وعندما تُقرن هذه النظم بقدرات ناشئة أخرى، ومواقف دفاعية تعاونية، فإنها تعزز قدرات الردع. وسنعمل عن كثب مع حلفائنا بشأن مسائل

التشغيل البيني، وقابلية التصدير، ونلتزم بعدم السماح لروسيا بالاستفادة من أي ميزة يتيحها تخريبها لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وهيكلية الحد من الأسلحة.

ومن المحزن أن انتهاكات روسيا لاتفاقات الحد من الأسلحة لا تقتصر على الساحة النووية؛ ولكي لا أضيع وقتنا، أوجز قلبي ببساطة إننا نعتبر من غير المقبول أن تستخدم روسيا الجيل الرابع من غاز الأعصاب، وهو غاز الأعصاب نوفيتشوك، في محاولة اغتيال سكريبال، وزعيم المعارضة نافالني. فمن الواضح أن روسيا تحتفظ ببرنامج غير معلن للحرب الكيميائية الهجومية في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ولدينا كذلك شواغل كبيرة بشأن الأنشطة الروسية التي تحظرها اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

نعلم جميعاً أن روسيا فككت بشكل منهجي تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، وتخلت عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ولا تنفذ مقتضيات وثيقة فيينا، وتمنع تحديث ذلك الاتفاق. إن في استمرار روسيا في احتلال القرم وأجزاء من جورجيا ومولدوفا، وعملاتها الحربية غير التقليدية في أوكرانيا كلها انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن وثيقة هلسنكي الختامية. كما أن روسيا متورطة في انتهاكات متعددة لمعاهدة السماوات المفتوحة، فقد أساءت استخدام هذه المعاهدة لأغراض ليست من مقاصدها، لا سيما جمع المعلومات الاستخباراتية عن البنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة وحلفائنا في أوروبا.

ومن المؤسف أن هذا الأمر لم يترك للولايات المتحدة، مرة أخرى، أي خيار غير الانسحاب، بالنظر إلى أن المعاهدة افتقرت إلى آليات لإنفاذها. وألاحظ أن روسيا تحاول حالياً ابتزاز دول حلف شمال الأطلسي بانسحابها بعد أن أفشلت، بأفعالها هي، الهدف الأساس لهذه المعاهدة، وهي أفعال لا تتصف بالشفافية ولا تبني الثقة وإنما تنتهك القانون الدولي.

بالنظر إلى ذلك، لن تكتمل أي محادثات بشأن تحديد الأسلحة فيما يتعلق بروسيا دون إجراء مناقشات بشأن مسألة التحقق. أعرف أن الكثيرين بينكم على دراية بهذا القول المأثور "ثق لكن تحقق".

فأي اتفاق مع روسيا، أو مع أي بلد، لا يمكن التحقق منه لا يساوي قيمة الورق الذي طُبِعَ عليه. ويجب أن تكون أي اتفاقات جديدة لتحديد الأسلحة كاملة وفعالة ويمكن التحقق منها.

وعلى الرغم من كل الرياح المعاكسة التي نواجهها حالياً في العمل مع روسيا - وهي رياح عتية، أحرزنا تقدماً مهماً على هذه الجبهة، ولا ينبغي لنا ترك هذا الزخم ليتلاشى. وبغض النظر عن كل التصرفات التي صنَّفت، فقد أعربنا عن استعدادنا لتمديد معاهدة ستارت الجديدة، شريطة أن توقف روسيا سباقها للتسلح.

قبل عدة أسابيع، وفي مقابل تمديد معاهدة ستارت الجديدة، عرض الرئيس ترامب على الرئيس بوتين فرصة، وهي فرصة تاريخية، لوضع حد أقصى للترسانة النووية لكلا البلدين، تشمل جميع الرؤوس الحربية النووية. وهذا الأمر لم يتمكن أي من أسلافهما الاضطلاع به أو كانت لهم الرغبة فيه. لقد كان هذا مقترحاً جريئاً وغير مسبوق، وسررنا بالتوصل إلى اتفاق على أعلى مستويات حكومتينا. ولاستكمال هذا الاتفاق، نحتاج بطبيعة الحال إلى تحديد بضعة أشياء. ينبغي، على وجه التحديد، تحديد بالضبط ما نحن بصدد تجميده، وعلى أي مستوى من المستويات ذات الصلة. للأسف، رفضت روسيا دعوتنا للاجتماع في أربع مناسبات لوضع اللمسات الأخيرة على هذه التفاصيل.

وهذا أمر مؤسف، لأننا كنا، ولا نزال في الواقع إن واصلنا ضغطنا هذا، على شفا اتفاق تاريخي. فإدراج جميع الرؤوس الحربية النووية جزء حاسم في أي اتفاق شامل. وقد وافق الرئيس بوتين علناً الآن على وضع حد أقصى لمستوى مجموع الرؤوس الحربية، ونحث روسيا على عدم التراجع عن ذلك. فهذه هي العتبة الدنيا التي سيُحتكم إليها مستقبلاً فيما يتعلق باتفاقات تحديد الأسلحة النووية مع روسيا، ثم مع الصين.

وهذا مجال نعتقد أن وقته قد حان لإنشاء إطار جديد لتحديد الأسلحة - وأكرر مرة أخرى، مع روسيا أولاً، ثم مع الصين. ولا أستطيع قول الشيء نفسه فيما يتعلق بتفاصيل النقاش بشأن الفضاء. فقد يأتي الوقت لذلك، ولكن علينا ألا نضع العربة أمام الحصان. يجب علينا أولاً وضع معايير وتوقعات واضحة لتصرفاتنا في الفضاء الخارجي.

أود القول على وجه الخصوص إن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي معيب للغاية. فمن الواضح أنه صيغ لغايات في نفوس أصحابه، حيث يعمل مؤيدوه الرئيسيون بنشاط على تطوير ونشر أسلحة مصممة لاستهداف السواتل في الفضاء. ويتضمن مشروع المعاهدة بعض هذه القدرات، ولو أن ثمة استثناءات هامة. وسنتطرق لهذه الأمور أكثر مع تطور مناقشتنا، لكننا نشعر بأنه من الضروري أولاً وقبل كل شيء، وقبل الدخول في مفاوضات تحديد الأسلحة بشأن الفضاء الخارجي، تحديد معايير السلوك التي ينبغي وضعها للحد من خطر سوء التقدير، لا سيما وأن هذا الخطر ما فتئ يتعاظم بسبب السلوك المتهور لكل من روسيا والصين.

بالعودة إلى ما يجري على الأرض، كما ذكرت في البداية، يظل الكثيرون حبيسي عقلية دولتين عظميين من حقبة الحرب الباردة عندما يتعلق الأمر بتحديد الأسلحة النووية. والحقيقة، للأسف، هي أن الصين منخرطة في أكبر توسع انفرادي لترسانة نووية منذ بداية الحرب الباردة، وهي تفعل ذلك خلف ستار هائل من السرية.

هذا البلد نفسه يدير معسكرات اعتقال للإيغور، ويسحق الاحتجاجات السلمية في هونغ كونغ، وقد هاجم القوات الهندية على الجانب الهندي من الحدود، واختلق حدوداً بحرية ببناء جزر في بحر الصين الجنوبي، وهو يرغب في غزو الديمقراطية التايوانية وتدميرها، ويسعى في الوقت الراهن إلى تكثيف سريع لترسانته النووية. الصين لا تود أن تعرفوا الحقيقة. هناك قول مأثور بما معناه: "يأتيك بابتسامة تخفي خنجره".

تسعى الصين إلى إقناع الأمم بأن حجم ردعها لا يختلف في الواقع عن حجم ردع المملكة المتحدة أو فرنسا، ولعلكم ستستمعون إلى بعض هذا القول اليوم أو مستقبلاً أثناء كلمة جمهورية الصين الشعبية. الوضع مختلف تماماً في الواقع؛ ولكشف هذه الخدعة، رفعت الولايات المتحدة السرية عن مجموعة واسعة من المعلومات الاستخباراتية عن ترسانة الصين السرية، بما في ذلك عن صور من العرض العسكري الصيني في عام 2019. ففي ذلك العرض، امتد عرض جيش التحرير الشعبي لقذائفه على طول جاوز مليون ونصف، أي أطول بعشر مرات تقريباً مما كان عليه قبل عقد من الزمن.

وخلال الفترة نفسها، ارتفعت قدرة الصين على إنتاج القذائف بنسبة 180 في المائة. والصين بصدد بناء طائفة مذهلة من نظم القذائف، بما في ذلك أنواع كثيرة من القذائف التسيارية العابرة للقارات تُحمل برياً وسككياً، وقذائف تسيارية عابرة للقارات تُطلق من الصوامع فور الإنذار، وقذائف تسيارية عابرة للقارات تُطلق من الغواصات، و18 نوعاً ومتغيراً من القوات النووية المتوسطة المدى الحاملة لرؤوس حربية نووية، البالستية منها والعابرة للقارات. والواقع أن الصين نشرت حتى الآن أكثر من 1 200 قذيفة من هذا النوع؛ وبطبيعة الحال، لا تخطط الصين لترك هذه الأسلحة تصدأ. وفي عام 2019، أطلقت الصين ما لا يقل عن 225 قذيفة باليستية، أكثر من بقية العالم مجتمعاً.

وينطبق الشيء نفسه على عام 2018. وحتى في هذا العام، وجائحة كوفيد-19 تمتص طاقة وموارد الدول ووقتها واهتمامها في جميع أنحاء العالم لمكافحة فيروس سمحت الصين بتفشيته، حطّم الصينيون رقمهم القياسي، إذ أطلقوا 250 قذيفة في العام الماضي. إننا نشهد تحولاً هائلاً في الموقف النووي للصين.

في عام 2015، ادعى الصينيون أنهم إنما يسعون إلى الحفاظ على قوة نووية محدودة وفعالة. وبعد أربع سنوات فقط، تُركت هذه الجملة جانباً، هي ومعناها.

وفي حين أن الصين تستمر في الترويج لما يسمى بسياسة عدم الاستخدام الأول، لكن من الواضح أن هذه السياسة دعائية وليست سياسة. فهي ليست موبوءة بالمحاذير فحسب، بل إن نظم الأسلحة التي تبنيها الصين وتنتشرها تثبت بذلك أنها سياسة غير صادقة. ومن الأمثلة على ذلك ادعاء الصين أنها لن تهدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأسلحتها النووية. فلماذا نشرت الصين إذن قذائف دونغ - فينغ 21 ألف (DF-21A) في تشيجو، التي لا تتيح إلا ضرب دول غير حائزة للأسلحة النووية، ما عدا كوريا الشمالية شريكة الصين في المعاهدة؟

ما فتننا، منذ أكثر من عام، ندعو الصين إلى التفاوض بحسن نية من أجل منع سباق تسلح نووي ثلاثي خطير وغير مسبوق. وكما تعلم دول مؤتمر نزع السلاح جميعها، فإن الصين ملزمة قانونياً بذلك.

ومن المؤسف للغاية أن الصين اختارت عدم الوفاء بهذا الالتزام القانوني. فالولايات المتحدة تشعر بالقلق في الوقت الراهن بشأن مدى امتثال الصين لالتزاماتها بموجب المادة السادسة. ومن الضروري، في الأيام المقبلة، تذكير الصين بهذا الالتزام. ومن الضروري أن تواصل جميع الدول المحبة للسلام حث الصينيين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقد بادر الكثيرون إلى ذلك بالفعل. ومع ذلك، التزمت حفنة من الدول التي دأبت تاريخياً على المجاهرة بأهمية تحديد الأسلحة النووية الصمت ولا تزال حتى الآن. لقد وصلنا إلى منعطف حرج، وحن الوقت لكي ينضم المثاليون إلى الواقعيين لتفادي مخاطر سباق تسلح نووي ثلاثي، على خلاف أي شيء شهدته الحرب الباردة.

لم يعد هناك وقت للسذاجة. لقد حان الوقت لجعل تحديد الأسلحة النووية متعدد الأطراف. وحن الوقت لكي تضع روسيا، إلى جانب إدارة بايدن المقبلة، اللمسات الأخيرة على تقاصيل اتفاق ترامب وبوتين. وأطلب إلى جميع الدول أن تحت روسيا على المضى قدماً وإكمال ما بدأناه، وأن تدرك الصين بأنه يجب عليها التفاوض بحسن نية، معنا ومع الروس على السواء، بشأن وضع آليات فعالة لتحديد الأسلحة النووية. وعلينا أن نحمل الصينيين على ذلك. لقد أبرزت اليوم المخاطر التي تواجهها هذه الهيئة وغيرها من الجهات المثيلة الأخرى في الأيام المقبلة.

ها قد كشفنا عن بعض السلوك المؤذي الذي أضرَّ بالإطار الدولي لتحديد الأسلحة. وينبغي ألا يكون ثمة أي موارد أو خجل في التصدي لهذه التهديدات التي تواجه السلام والأمن العالميين. والمحادثات الصريحة مثل هذه مهمة. فالخطوة الأولى في حل أي مشكلة هي تحديدها، وفضح أكاذيبها، وتسمية مخاطرها. وهذا أمر ضروري. والأطراف، أمماً وأفراداً، التي تتحلى بالشجاعة والثبات الأخلاقي للاضطلاع بهذا الأمر تستحق احترامنا وإطراءنا. ومع ذلك، فهذا ليس كافياً. فعندما تتصرف البلدان أو الأفراد بتهور أو بخداع، يجب أن يتحملوا عواقب ذلك. وإذا لم يفعلوا ذلك، يتآكل الإيمان بهيئات كهذه وتفقد احترامها.

لا تفقد الجهات الفاعلة المسيئة ما تبقى لديها من الاحترام القليل الذي كانت تكنه للمؤسسة فحسب، بل إن الجهات التي تدعم المؤسسة وتحترمها ستبدأ في التردد كذلك. لم يعد الوقت يسمح بالتردد. فالمخاطر كبيرة جداً. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواجهة هذه التحديات مع أصدقائنا وحلفائنا، والعمل من خلال مؤتمر نزع السلاح لما فيه خير البشرية جمعاء. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون تحديد الأسلحة بالإجابة، وأعطي الآن الكلمة لإندونيسيا في محاولة أخرى. يبدو أننا لا نستطيع سماع إندونيسيا، دعونا نمضي قدماً. أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لبيرو.

السيدة ألفارو إسبينوزا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): شكراً جزيلاً. أود أن أبدأ بتهنئتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لنا الثقة في قدرتك على تحمل المسؤولية الحساسة التي ترتبط بكونك أول رئيس لدورة عام 2021. ويمكنك أن تعول على دعم وفد بيرو والتزامه. ونتمنى لكل الحاضرات والحاضرين في هذا الاجتماع الافتراضي سنة ملؤها الصحة والعطاء.

نرحب بالمثلثات والممثلين الدائمين الجدد في المؤتمر، ونتمنى لهم التوفيق في أداء واجباتهم. تؤكد بيرو مجدداً التزامها بتعزيز العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف، ونؤيد في هذا الصدد مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجميع الدول التي لها مركز المراقب في أعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، نواجه أزمة صحية غير مسبوقة جراء جائحة كوفيد-19. لم يكن العالم مستعداً لمواجهة هذه الأزمة، ونتيجة لذلك، نجد أنفسنا الآن في زمن عدم اليقين، والضعف البشري الواضح. وقد أظهرت طبيعة الأزمة ونطاقها أن البلدان التي تعمل بمفردها لا تستطيع التصدي لها؛ وعلاوة على ذلك، أظهرت الأزمة أن هناك تهديدات أخرى للبشرية تتطلب اهتماماً أيضاً - هي تغير المناخ وإمكانية نشوب حرب نووية. ونتيجة لهذه الجائحة، نشهد لحظة في تاريخ البشرية، وهي لحظة حاسمة، تتطلب إرادة سياسية - أي إرادة سياسية تعزز التعددية بغية منع أو معالجة المشاكل والتحديات العالمية التي يجب التصدي لها بصورة عاجلة لضمان بقاء كوكبنا ورفاه البشرية وأمننا الجماعي؛ وجميعها مقاصد نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

تعمل حكوماتنا جاهدة بالفعل على زيادة قدرة العالم على الوقاية من الأمراض الفيروسية المعدية والتصدي لها، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. والسؤال هو: كيف يمكن للمؤتمر أن يساهم في هذه الجهود المتعددة الأطراف؟

لقد اضطلع المؤتمر على مدى سنوات بدور حاسم في بناء عالم أفضل. وأصبحت اليوم الصكوك الهامة التي صاغها في الماضي جزءاً من الهيكل الأمني الدولي، وتحظى بشرعية متعددة الأطراف. ومع ذلك، ظلت هذه الصكوك في حالة جمود لمدة عقدين من الزمن، ضمن سياق يدعو إلى القلق. وتثير التوترات الجيوسياسية اهتماماً متجدداً بأسلحة الدمار الشامل؛ ونتيجة لذلك، نواجه مسألة العودة إلى برامج تحديث الترسانات النووية، والعقائد الأمنية التي تعطي الأولوية للدع النووي. وتثير الأرقام والمعلومات التي سمعنا للتو من مندوب الولايات المتحدة القلق بشكل خاص. وبيرو ترى أن من شأن اعتماد المؤتمر برنامج عمل شامل ومتوازن في عام 2021 أن يكون أكبر تعبير ملموس عن إرادة الدول السياسية استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر.

ونشكر بلجيكا على الوثائق التي عُمت نيابة عن الرئاسة الست لهذه الدورة في كانون الأول/ديسمبر 2020. ونرى أن الحزمة المقترحة تشكل التزاماً قوياً بالعودة إلى لحظة بعينها في عام 2020 كنا فيها على وشك اعتماد برنامج للعمل. سيشارك وفدي في المناقشات بروح بناءة، وهو واثق من أن بإمكانه أن يعول على تحلي جميع الوفود الحاضرة بالمرونة التي نحتاجها إن أردنا أن نكمل مهمتنا.

وفي السياق الأمني الدولي الهش الحالي، الذي ظل يخيم فيه شبح عدم اليقين على مستقبل المعاهدات الثنائية التي حدثت لسنوات من الأسلحة النووية، وخفضت عددها وأزالتها، فإن من شأن تنشيط

عمل المؤتمر أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن الدول تلتزم بتحقيق تقدم في مفاوضاتها على صكوك دولية في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة.

وتعرب ببيرو مجدداً عن قلقها العميق إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية على البشرية. ونعتقد أن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب، يشجعنا تزايد عدد الدول التي صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية أو انضمت إليها، وهي معاهدة تدخل حيز النفاذ في الوقت المناسب. ونحن في طور اتخاذ الترتيبات النهائية على الصعيد الوطني للتصديق على المعاهدة في المستقبل القريب.

ابتداء من 22 كانون الثاني/يناير 2021، وهو يوم يمثل معلماً بارزاً، يُحظر امتلاك الأسلحة النووية خدمة للسلام والأمن الدوليين، في تكملة للمعاهدات الدولية القائمة المتعلقة بالأسلحة النووية، لا سيما معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من الاتفاقات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونرى أن هذا الصك نتاج جهود المجتمع الدولي - بما فيه الدول والوكالات الدولية والمجتمع المدني - لبناء عالم خال من الأسلحة النووية؛ كما نرى أنها الضمانة الفعالة الوحيدة لحظرها وإزالتها بالكامل بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

أود أن أختتم كلمتي بتسليط الضوء على التزام الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في شؤون نزع السلاح. والنشرة السنوية لمجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التي صدرت مؤخراً دليل على الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، والأخذ بالشمول والتنوع داخل الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، نشيد بالقيادة التي أظهرها كل من سفراء أيرلندا، والفلبين، وكندا، وناميبيا، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ووفد ببيرو مستعد لمواصلة نظره في المبادرات الجنسانية في المؤتمر في عام 2021، بما في ذلك مقترحي العام الماضي، اللذين قدمتهما رئاستا الأرجنتين وأستراليا على التوالي، لتعزيز مشاركة المرأة في عملنا، ولإجراء تعديلات تقنية على النظام الداخلي للمؤتمر ضمناً لصياغته بلغة محايدة جنسانياً. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الدائمة لبيرو. سنحاول مرة أخيرة مع إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ 21. الكلمة لك سيدتي السفيرة.

السيدة فيردانينغتياس (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد إطالة أمد المشكلة التقنية. نود بالطبع أن نعرب، باسم مجموعة الـ 21، عن خيبة أملنا إزاء النظام. ربما وجب علينا إعادة النظر في هذا الأمر في جلستنا المقبلة. وبطبيعة الحال، إذا لم أتمكن من الإدلاء بكلمتي الآن، فإني سأعممها خطأً على جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيدتي السفيرة، أنا آسف جداً. أقترح أن نسمع كلمتك في جلستنا العامة المقبلة. أنتِ أول متكلمة في صباح الخميس. وفي غضون ذلك، يُرجى التأكد من أن لديك المعدات المناسبة، بما في ذلك سماعة الأذن. اسبحوا لي بالانتقال إلى المتكلم التالي، الممثل الدائم لهولندا.

السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمح لي في البداية بتهنئتك على توليك الرئاسة، والإشادة بك وبسائر أعضاء مجموعة الرئاسة الست لهذا العام على بدايتكم النشطة لدورة عام 2021. فقد منحتنا جميعاً بتعميمك الحزمة قبل بدء الدورة بفترة طويلة فرصة بدء هذه الدورة ونحن نشعر بأن هدفنا واضح. يمكنك أنت وأعضاء مجموعة الرئاسة الست الأخرى أن تعولوا على كامل دعم وفد هولندا. كما أود الترحيب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين وصلوا مؤخراً. ويتطلع وفد هولندا إلى ربط تعاون مثمر معهم.

أود في البداية اغتنام هذه الفرصة لأثني على الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح على بياناتها. وهولندا تشاطرها شعورها بأن ثمة أموراً ملحة. وإضافة إلى الكلمة التي ألقتهَا البرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود إبداء الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

سيدي الرئيس، كانت دورة المؤتمر لعام 2020 رائعة من جوانب عديدة. فعلى الرغم من عدم إحراز تقدم ملموس، بسبب الجائحة، فضلاً عن الظروف السياسية، لا تزال هناك بعض الإيجابيات التي ينبغي أن نستند إليها خلال دورة هذا العام. ولهذا السبب، من المشجع أن مجموعة الرؤاسات الست تعتزم هذا العام العمل فريقاً واحداً، فهي تتيح بذلك التوجيه والاستمرارية اللذين يحتاجهما المؤتمر بشدة.

وفي الوقت الذي نفتتح دورة عام 2021 في شكل افتراضي، نرى أيضاً بصيص نور في نهاية النفق. ونأمل في أن نتمكن من العودة إلى الاجتماعات الحضورية في بداية الصيف. وحتى ذلك الوقت، ينبغي أن نرشد الوقت والموارد المتاحة لنا. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن هولندا لا تزال ترى أن الأمر يعود إلى الدول الأعضاء لتقرر كيفية تخصيص مواردها الشحيحة، بما في ذلك استخدام المنصات الإلكترونية.

في الأشهر الأخيرة، شهدنا عدداً من منتديات نزع السلاح تعقد جلسات ناجحة عبر الإنترنت، بما في ذلك المفاوضات بشأن قرارات اللجنة الأولى للجمعية العامة، مما يدل على أن العمل الموضوعي ممكن عبر الإنترنت، ما دنا على استعداد لإحراز تقدم.

فيما يتعلق بحزمة المقترحات المطروحة على الطاولة، يرحب وفدي بالتركيز على مضمون جدول الأعمال. منذ فترة طويلة ووفدي يدفع - بما في ذلك في ورقة العمل "العودة إلى الأساسيات" لعام 2019- بأنه من أجل إحراز تقدم ينبغي للمؤتمر التركيز على مضمون جدول أعماله. والحزمة المعروضة علينا تسمح للمؤتمر بالاضطلاع بهذا الأمر بطريقة منظمة.

وبالنسبة لهولندا، لا يزال الشروع في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أولوية رئيسية. وعلى المنوال نفسه، تثير التطورات في الفضاء الخارجي القلق بشكل متزايد. وتحرص هولندا على التركيز على الحد من مواطن الضعف في الفضاء، وترغب في الإسهام في تعزيز النظام القانوني الدولي والأمن والاستقرار في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، نعيش في عالم يستمر فيه ظهور تكنولوجيات جديدة ومخربة. ويمكن أن تترتب على هذه التطورات تداعيات مزعجة على بيئتنا الأمنية الدولية. ونأمل في أن يتمكن المؤتمر من إحراز تقدم بشأن هذه المواضيع بالاتفاق على الحزمة التي اقترحتها مجموعة الرؤاسات الست. ويمكنك أن تعول على دعم هولندا.

بالمثل، تدعم هولندا منذ أمد بعيد إجراء حوار بشأن تحسين أداء المؤتمر وضمان فعاليته. ويُعتبر تعيين ميسر لإجراء مشاورات غير رسمية ومفتوحة العضوية خطوة أولى هامة تشتد الحاجة إليها بعد جمود دام عقدين من الزمن.

إن هولندا متفائلة بأن عام 2021 هو العام الذي يمكن لمجتمع نزع السلاح أن يعمل خلاله على عدد من المسائل الهامة. وعلى رأس جدول أعماله بالطبع يأتي المؤتمر الاستعراضي العاشر المؤجل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. فنحن بحاجة إلى التزام قوي ومستمر بتعزيز المعاهدة وتنفيذها. ولا تزال مسؤوليتنا الجماعية تكمن في استخدام المؤتمر الاستعراضي لتقييم ما وصلنا إليه، والتفكير فيما أنجزنا، ووضع أهداف جديدة من أجل التصدي للتحديات الراهنة التي تواجه بيئتنا الأمنية والمتعددة الأطراف.

وفي سياق المعاهدة، تعتبر هولندا عمليات التحقق من نزع السلاح النووي، والحد من مخاطره، والسيطرة على الأزمات وإدارتها نقاط اهتمام رئيسية. وننوي مواصلة دعوتنا إلى اتخاذ تدابير من أجل الحد من المخاطر النووية، مثل فتح قنوات الاتصال، واعتماد الشفافية والحوار بشأن العقائد، وإطالة فترة اتخاذ القرار في أوقات الأزمات. ومن شأن اتخاذ تدابير ملموسة بشأن هذه المسائل أن يتيح أساساً لخطوات ملموسة في سياق المؤتمر الاستعراضي العاشر وما بعده.

لكن هناك أيضاً مؤتمرات هامة أخرى لنزع السلاح في جدول أعمالنا هذا العام، مثل المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وسوف تستخدم هولندا، بصفتها رئيسة الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، رئاستها لتعزيز هذا الصك الإنساني الهام بالتركيز على الابتكار، وبناء القدرات، واستيعاب الجميع.

بإسقاط هذه المواضيع على مؤتمر نزع السلاح، نرى أن ثمة مجالاً للابتكار في عمل المؤتمر، وحاجة إلى بناء القدرات اللازمة لتدابير نزع السلاح، واستيعاب الجميع لإحراز تقدم جماعي في المستقبل. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لهولندا، الزميلات العزيزات، الزملاء الأعزاء، لدينا ثلاثة طلبات للتكلم على سبيل حق الرد؛ ونظراً لضيق الوقت، أقترح تعليق المناقشة العامة الآن على أن نستمع إلى الردود الثلاثة، ثم نستأنف بالطبع المناقشة العامة، ونواصل قائمة المتكلمين في جلستنا العامة المقبلة، يوم الخميس.

قبل الاستماع إلى هذه الردود الثلاثة، أود أن أطلب إلى الوفود المعنية أن تختصر ردها وتوجزه إلى أقصى حد.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):⁽¹⁾ سيدي الرئيس، يود الوفد الصيني وأنا شخصياً أن نقدم لك تهانينا وأنت تتولى الرئاسة الدورية الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام 2021، ونرحب ترحيباً حاراً بالزميلات والزملاء السبعة الجدد الذين شغلوا مناصبهم. كما يسرنا المشاركة في أعمال مجموعة الرئاسة الست لدورة هذا العام، إلى جانب آخر رئاسة للدورة السابقة، وأول رئاسة للدورة التالية. تعتقد الصين أن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حقاً متساوياً في المشاركة في أعمال تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف. ويحذونا الأمل في أن نرى هذا العام المزيد من الدول تشارك في أعمال المؤتمر بصفة مراقب، ونعتقد أنه ينبغي للرئاسة أن تجري مشاورات نشطة مع الأطراف المعنية في هذا الصدد.

سيدي الرئيس، ممارسة لحقي في الرد، أود أن أعارض بشدة وأرفض بحزم الهجوم الحاقق الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية للتو على الصين. في العامين الماضيين، اضطرت الصين مراراً إلى التصدي لهذه الهجمات في العديد من المنتديات الدولية، بما فيها مؤتمراتنا، وحددت بالتفصيل مواقف بلدنا السياسية ذات الصلة. وأود أن أؤكد أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة نشرت الأكاذيب، وذهبت إلى أقصى الحدود بخطاياها في ميدان تحديد الأسلحة. ولا يمكن لحججها السخيفة أن تخفي حقيقة أن الصين تأخذ بسياسة نووية مفتوحة ومستقيمة، وسياسة مفتوحة ومستقيمة للدفاع وتحديد الأسلحة. لقد سئم المجتمع الدولي هذه اللعبة حيث يتهم المخالف غيره بارتكاب مخالفات. وابتداءً من الغد، لا يُنتظر

(1) صدر النص الكامل لهذا البيان بوصفه الوثيقة CD/2211.

أن يستمع المؤتمر إلى هذا الهراء مرة أخرى. وأعتقد أن هذه هي وجهة النظر المشتركة بين غالبية الدول الأعضاء. وأطلب إلى الأمانة أن تتأكد من تسجيل كلمتي هذه.

سيدي الرئيس، لقد أعددت بياناً رسمياً للجلسة العامة اليوم، لكن لن ألقيه هنا اليوم بسبب ضيق الوقت. سأرفع بياني الرسمي هذا لتطلع عليه جميع الدول الأعضاء، وأطلب إلى الأمانة أن تدرجه في محضر جلسة اليوم. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين لدى مؤتمر نزع السلاح. أعطي الكلمة الآن للاتحاد الروسي.

يستحيل علينا سماع صوت مندوب الاتحاد الروسي، ولذا فإننا ننتقل إلى مندوبة جمهورية مقدونيا الشمالية.

السيدة هرونيسكا (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي بأن أهنئك على تقلدك منصب الرئاسة وأتمنى لك -

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أنا آسف جداً، لكن لا نسمع صوتك؛ دعونا إذن أن نحاول مع الاتحاد الروسي مرة أخرى.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكراً سيدي الرئيس. أود ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون تحديد الأسلحة بالإجابة.

حتى الآن، استمعنا لبعض الوقت إلى خطابات تحريضية مماثلة ألقاها مسؤولون في إدارة دونالد ترامب، في منتديات مختلفة وبأشكال مختلفة وفي مناسبات عديدة. ومداخلة وكيل وزارة الخارجية بالإجابة اليوم إنما تؤكد مرة أخرى أن الإدارة المنتهية ولايتها قد انخرطت على مدى السنوات الأربع الماضية في أخطأ أشكال الدعاية والتلاعب بالرأي العام والأكاذيب الصريحة.

ومن الواضح أن جميع هذه التقنيات، التي لا علاقة لها بالممارسة الدبلوماسية، تخدم أغراضاً بعينها، يمكن أن أفرد عدداً منها بالذكر.

أولاً، تبرير رفضها الحوار البناء والمفيد للجانبين والضروري جداً لمعالجة الشواغل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ثانياً، تبرير الخطوات المدمرة التي اتخذها البلد منذ عام 2000 لتفكيك النظام القائم للاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار.

ثالثاً، تبرير تنفيذ الخطط الأمريكية في ميدان الأسلحة النووية، ونشر منظومات الأسلحة في الفضاء الخارجي.

رابعاً، فرض الرؤية الأمريكية للوضع الاستراتيجي في العالم على المجتمع الدولي، وهي رؤية من الواضح ألا علاقة لها بالواقع.

خامساً، تخويف حلفائها وبقية العالم بالإشارة إلى نوع من التهديد الروسي حتى تكون الظروف مهيأة لنجاح مجمعها العسكري الصناعي، الذي يحتاج إلى توسيع قاعدة مستهلكي منتجات الموت.

هذا البيان ألقاه ممثل بلد هو الوحيد الذي استخدم السلاح النووي، وميزانيته العسكرية تساوي ميزانية بقية بلدان العالم مجتمعة؛ بلد قوّض منذ عقود الأمن الدولي وأحد أركانه - أي تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار. كما أنه الدولة التي تفضل إلقاء المحاضرات بدلاً من المشاركة في حوار بناء ومتوازن ومفيد ثنائياً هدفه ضمان أمن جميع الدول، دون استثناء، مع مراعاة مصالحها الوطنية.

لقد أظهر هذا البيان، للأسف، أن العقبة الرئيسية أمام التغيير الإيجابي لتحديد الأسلحة هي العقلية التي ترسخت بين ممثلي الإدارة المنتهية ولايتها.

ولا نزال متفائلين ونأمل في أن تعيد الإدارة الجديدة النظر في هذه المقاربة، وأن تتخلى عن هذه العقلية التي ثبت لبقية العالم أنها مسمومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. ليس أمامنا خيار آخر غير أن يكون ممثل مقدونيا الشمالية أول المتكلمين في جلستنا العامة المقبلة.

في غضون ذلك، تلقينا طلباً آخر، من جمهورية إيران الإسلامية، لممارسة حق الرد. لكن ذلك سيكون في الجلسة العامة المقبلة، لأننا تجاوزنا وقتنا. أقترح إذن أن تأخذ مقدونيا الشمالية الكلمة ثم جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارهما أول المتكلمين صباح يوم الخميس. شكراً جزيلاً على تفهمكما لهذه الحالة المحبطة للغاية. المعذرة إذن. وآمل في أن يتمكن كل وفد، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، من حل جميع المشاكل التقنية التي واجهتها اليوم حتى نتمكن جميعاً من الكلام والعمل على نحو سليم. مرة أخرى، أنا آسف، لكن علينا الآن أن نرفع الجلسة. وكما قلت، سنجتمع مرة أخرى صباح يوم الخميس.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/05.